

ICANN67 | منتدى المجتمع الافتراضي - اللجنة الاستشارية الحكومية: نظام WHOIS وسياسة حماية البيانات  
الثلاثاء الموافق 10 آذار (مارس) 2020 – من الساعة 11:00 ص إلى الساعة 12:00 ظهرًا بتوقيت كانكون

غولتن تيببي:

مرحبًا بكم جميعًا. طابت أوقاتكم أينما كنتم. هذا غولتن تيببي من فريق الدعم. هذه هي جلسة سياسة WHOIS وسياسة حماية البيانات التي ستعقد يوم الثلاثاء، الموافق 10 آذار (مارس) في 2020 عند الساعة 04:00 م بالتوقيت العالمي الموحد. صوت غرفة برنامج زوم Zoom باللغة الإنجليزية. للوصول إلى الصوت الإسباني أو الفرنسي، يرجى الانضمام إلى روابط البث المشتركة على موقع ICANN67 الرئيسي. صفحة جدول أعمال GAC تحت كل جلسة، وكذلك على دعوات التوقيت التي أرسلتها إليكم بنفسى.

لن نقوم بإجراء مكالمة هاتفية اليوم من أجل الوقت ولكن سيتم ملاحظة حضور أعضاء GAC وهو متوفر في ملحق بيان GAC الخاص باجتماع ICANN67 ومحضر GAC. وإدراكًا بأن هذه جلساتنا العامة وأن أعضاء مجتمع ICANN قد يكونون حاضرين، فإن قيادة GAC وموظفيها يشجعونكم جميعًا ممن يمثلون GAC ومراقبيها على تحديث اسم مشاركتك في غرفة برنامج زوم Zoom عن طريق إضافة GAC بين قوسين بعد اسمك. يمكنك أن تأخذ الطريقة التي كتبت بها اسمي كمثال. سيساعدنا ذلك في تحديد الحضور في جلسة GAC والاحتفاظ بالتقارير وتسهيل انتظار تعليقات المشاركين وأسئلتهم خلال الجلسة. إذا كنت ترغب في طرح سؤال أو إبداء تعليق باللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية، يرجى كتابته في الدردشة عن طريق بدء وإنهاء الجملة الخاصة بك حول السؤال أو التعليق ويرجى إبقائها قصيرة إن أمكن. ستتم ترجمة الأسئلة الفرنسية أو الإسبانية إلى الإنجليزية وقراءتها بصوت مرتفع من قبل مديرة المشاركة عن بعد، جوليا تشارفولن. سيقوم الموظفون بوضع تذكيرات دورية بهذه العملية في دردشة غرفة برنامج زوم Zoom. إذا كنت في غرفة برنامج زوم Zoom وترغب في التحدث، فيمكنك رفع يدك وسندير قائمة الانتظار. تذكير لطيف يرجى ذكر أسماءكم عندما تتحدثون، ليس فقط لأغراض النسخ ولكن للمتترجمين الفوريين للتعرف عليكم في الملف الصوتي ويرجى التحدث بوضوح وبسرعة معقولة للسماح بترجمة فورية أكثر دقة. أخيرًا، تخضع هذه الجلسة مثل جميع أنشطة ICANN الأخرى لمعايير السلوك المتوقعة لمؤسسة

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي/نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي التعامل معها كما لو كانت سجلات رسمية.

ICANN. أضع رابطاً في الدردشة لتلك المعايير للرجوع إليها. لذا بدون مزيد من اللغط، سأسلم الكلمة إلى رئيس GAC.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلًا، غولتن ومرحبًا بك في الجلسة العامة للجنة GAC حول WHOIS وحماية البيانات، تم تحديد الجلسة لمدة ساعة واحدة، لذا فهي من الساعة 04:00 م إلى 05:00 م بالتوقيت العالمي الموحد أو 11-12 بتوقيت كانكون. خلال هذه الجلسة، سيتم إطلاعنا من قبل قادة مواضيع GAC على التطورات منذ ICANN66 بخصوص EPDP المرحلة الثانية ومن ثم مناقشة التقرير الأولي المقترح من GAC لإدخال هذا التقرير والخطوات التالية للجنة GAC. وسيكون من الجيد الاستماع إلى الآخرين إذا كانت هناك جهود وطنية في هذا الصدد. وأعتقد أن لدينا الشرائح بالفعل. هل يمكنك إرشادي إلى من يجب أن أسلم الكلمة؟

غولتن تيببي: شكرًا لك منال. سنسلم الكلمة إلى لورين.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: لورين، لا يمكننا سماعك.

لورين كابين: هل تسمعونني؟ جيد. بادئ ذي بدء، أشكركم جميعًا على انضمامكم اليوم. أعلم أنه توقيت غريب بالنسبة للبعض. شكر خاص لزملائي في فريق EPDP الصغير. هذه الاجتماعات التي شاركنا فيها معقدة وغالبًا ما تكون طويلة ومثيرة للجدل في بعض الأحيان، وقد شارك الجميع بحسن نية، وبشكل فعال للغاية، شكر خاص وأيضًا لفابيان الذي يبقينا منظمين ومستمرين. سنبدأ في الشرائح لدينا. سنأخذ الأسئلة في النهاية، وإذا كان الوقت قصيرًا، فأود أن أسلط الضوء على أن الأعضاء يمكنهم دائمًا الاتصال بحرية عبر البريد الإلكتروني إذا لم تتم الإجابة على أسئلتهم أو إذا كانوا يرغبون في مناقشة مشكلة أخرى.

لذا أردت أن أتحدث بخطوات واسعة عما سنغطي اليوم. سوف نتحدث عن الخطوات التالية للجنة GAC. سنقدم بعض المعلومات الأساسية عما يحدث في فريق عمل EPDP المرحلة الثانية، وسيركز هذا الجهد حقًا على التقرير الأولي للمرحلة 2 الذي تم إصداره في أوائل شباط

(فبراير) مع توصياته. وهذا يحدد النظام المقترح للوصول والإفصاح الذي يشار إليه غالبًا باختصار SSAD. بعض الناس يسمونها فقط SSAD، وهذا يبدو أقل معنوية للغاية لـ SSAD والذي سيكون النظام لطلب الوصول إلى بيانات التسجيل التي أصبحت الآن غير عامة نتيجة للوائح الخصوصية في الاتحاد الأوروبي. سنستعرض المقترحات الرئيسية ونفتح القضايا وكذلك الجدول الزمني. وثالثًا، سنناقش مدخلات GAC المقترحة في التقرير الأولي للمرحلة 2. أعلم أن هذه المعلومات قد وصلت إليكم للتو أو ستصل إليكم قريبًا وما أريد أن أسلط الضوء عليه هو مجرد أشياء قليلة. أولاً، شكل التعليق العام مختلف تمامًا الآن. كان هناك تحول إلى نظام جديد للتعليقات العامة حيث أنه بدلاً من التعليق السردى يكون أكثر في طبيعة شيء يشبه الاستطلاع تقريبًا. ولكن عندما ترى ما هو تعليقنا المقترح، قد تتساءل عن سبب هذا التنسيق الغريب للأسئلة والمربعات للتحقق ثم القليل من السرد. الجواب على هذا السؤال هو أن هذا هو الشكل الجديد الذي تستخدمه ICANN لإعطاء مدخلات في شكل تعليقات عامة. وأعتقد أن القصد من ذلك هو جعل الأمر أسهل قليلاً بالنسبة لمؤسسة ICANN على استيعاب التعليقات العامة - وهذا يعني أنه قد يكون أسهل في الفهم.

أخيرًا، سنتحدث عن الخطوات التالية، على وجه الخصوص، هناك بعض العناصر التي يجب تسليط الضوء عليها هنا. أولاً، نحن في فترة الانتقال هذه، الفترة الانتقالية بين تنفيذ هذه التوصيات لنظام الوصول إلى تسجيل اسم نطاق غير عام. لدينا جدول زمني محدد للوقت الذي نحتاج فيه التوصيات إلى وضع اللمسات الأخيرة ولكن من حيث الوقت الذي يتم فيه تنفيذ ذلك، يكون هذا أكثر غموضاً قليلاً، وقد يستغرق ذلك ربما وقتًا طويلاً. وذلك لأن الأطراف المتعاقدة عليها تطوير أنظمة جديدة وتنفيذ إجراءات تنفيذ التوصيات في كل من أعمالهم. وهذا شيء قد يستغرق عدة أشهر إن لم يكن سنوات. أمل ألا يكون ذلك طويلاً جدًا ولكن الأمر غير واضح الآن. ما يخبرنا هو أننا بحاجة إلى نظام الآن يضمن الوصول الفعال وكفاءة إلى المعلومات غير العامة. والمواصفات المؤقتة الموجودة حاليًا لحاكم وصول WHOIS أو الوصول إلى اسم نطاق التسجيل المعروف حاليًا، يتطلب الوصول المعقول. ما نحتاج إلى التأكد منه كحكومات هو أن الوصول المعقول فعال بالفعل للجمهور، بما في ذلك سلطات إنفاذ القانون والسلطات العامة المكلفة بحماية الجمهور.

وأخيرًا، وهذا أمر خاص جدًا بلجنة GAC، نحتاج أيضًا إلى الاستعداد لاعتماد سلطاتنا العامة على المستوى الوطني. هذا شيء يجب على كل دولة القيام به لنفسها لأن أنظمة وموظفي كل

دولة من حيث المشاركة والسلطات فريدة من نوعها. إذن في الولايات المتحدة، الآلاف إن لم يكن عشرات الآلاف من سلطات تطبيق القانون. أنا متأكد بنفس القدر من التعقيد في العديد من مناطق العالم. لكن العنوان الرئيسي هنا هو أن ممثلي GAC سيحتاجون للتشاور مع السلطات العامة من أجل التوصل إلى طريقة لاعتماد هذه السلطات العامة. وعندما أقول الاعتماد، يعني ذلك طريقة لإثبات أن شخصاً يدعي أنه سلطة عامة ويحتاج إلى هذه المعلومات يمر عبر نظام يأذن أو يقدم تأكيدات بأنه يمثل الهوية التي يزعم الانتساب إليها. إذن هذا هو جدول أعمالنا. الشريحة التالية.

لذا فيما يتعلق بالخطوات التالية للجنة GAC، كما ذكرت، صدر التقرير الأولي في شباط (فبراير) وهو متاح لمراجعتكم. إنه تقرير طويل. إفصاح صريح هنا. إنه تقرير طويل. لكن الخبر السار هو أن التوصيات نفسها ليست طويلة جداً. لذا إذا قرأت الملخص التنفيذي وانتقلت عبر التوصيات، فهذه مهمة أسهل من قراءة التقرير بأكمله. وأود أن أشجع الجميع إذا كانت هذه أولوية بالنسبة لكم، لبعض الوقت للنظر في التوصيات وعدم الإعاقة بسبب طول التقرير بالكامل، حيث أن الملخص التنفيذي والتوصيات نفسها ليست طويلة جداً في الواقع. لذلك أريد أن أسلط الضوء على أنه ليس شاقاً كما يبدو مع المرور بهذا التقرير. أيضاً كدليل إرشادي لهذا التقرير، قمنا أيضاً بالفعل في المواد الموجزة بوضع ملخص لذلك التقرير الأولي. هذا في مواد الإحاطة الخاصة بك. وإذا وجدت أنك لن تتمكن من مراجعة النص الفعلي للتقرير. يرجى إلقاء نظرة على الملخص المقدم. ويؤدي إلى الخطوة رقم 2، يجب على GAC بالتأكيد تقديم تعليق عام على هذا التقرير الأولي. هذه هي الوثيقة التي أشرت إليها على أنها إلى حد ما بتنسيق فريد إلى حد ما هذه المرة وكان يجب أن تكون قد تلقتها بالفعل أو قريباً سنتلقاها. لذا ابحث عن ذلك لأن الجداول الزمنية قصيرة جداً لذلك. أعتقد أن فترة التعليق العام تنتهي في حوالي أسبوعين، إذا لم أكن مخطئاً. حتى تسليط الضوء على ذلك.

ليس أخيراً، ولكن في النهاية تقريباً في هذه الشريحة، سنناقش أيضاً ما يجب أن تكون عليه توقعاتنا لنشر SSAD في الوقت المناسب. في سيناريو مثالي، سيتم القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، ونحن ندرك أن هناك مسائل تتعلق باللوجستيات والتنفيذ ولكن لأن هذه أولوية عالية من حيث قدرة السلطات العامة على القيام بعملها لحماية الجمهور من الأنشطة الإجرامية والخداع التي أنجزت عبر DNS، فهي ذات أولوية عالية ويتم تطوير النظام في أقرب وقت ممكن. مرة أخرى، من أجل تحقيق ذلك، يجب أن تكون هناك مبادئ الاعتماد التي يتم ترجمتها على

المستوى الفُطري. سيتعين على كل دولة معرفة كيفية اعتماد سلطاتها العامة بحيث إذا كانت شرطة فنلندا بحاجة إلى تقديم طلب، فقد خضعت بالفعل لنظام يقول نعم، أنا عضو في الشرطة الفنلندية ومصرح لي القيام بتقديم طلب للحصول على هذه المعلومات للمساعدة في تحقيقي وأبرز شيء آخر هنا هو أنه إذا أراد ممثلو GAC المشاركة حول جهودهم الخاصة للمشاركة في هذه العملية، فقد يكون ذلك مفيداً جداً لممثلي GAC الآخرين حتى يكون لديهم نموذج لكيفية فعل هذا. وأعتقد في الواقع أن أحد زملائنا في فريق عمل السلامة العامة يشارك المعلومات حول ما فعله الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد. لذا قد يكون ذلك مفيداً للغاية، وأخيراً نريد أن نتأكد، مرة أخرى، أنه حتى نصل إلى خط النهاية هنا، لوضع اللمسات الأخيرة على هذا النظام للوصول إلى بيانات تسجيل أسماء النطاقات غير العامة، فإن ترتيباتنا المؤقتة فعالة. الشريحة التالية من فضلك.

سوف أتناول هاتين الشريحتين التاليتين بسرعة، وأود التأكيد من وصولنا إلى جميع المعلومات وإتاحة الوقت للأسئلة. تتوفر الشرائح، على الرغم من ذلك، ويمكنك النظر إليها كمصدر، ومرة أخرى، إذا كانت لديكم أسئلة، فقط تواصلوا مع أي عضو في فريق مجموعة EPDP الصغيرة الخاصة بكم. التطورات الرئيسية. في هذه القضايا، وضعت GAC المبادئ الأساسية بخصوص WHOIS التي ميزت بشكل خاص الحاجة إلى حماية المعلومات الشخصية مع احتياجات إنفاذ القانون للحصول على المعلومات التي يحتاجونها للقيام بعملهم. حيث أصبح من الواضح أن لوائح الخصوصية في الاتحاد الأوروبي ستخلق الحاجة إلى تغييرات جذرية إلى حد ما في النظام الحالي. كان هناك العديد من المناقشات المجتمعية حول الشكل الذي قد يبدو عليه نموذج الوصول الموحد وطرح العديد من المقترحات. في 17 أيار (مايو) 2018 قبل فترة وجيزة من تطبيق القانون العام لحماية البيانات (GDPR)، لوائح الخصوصية في الاتحاد الأوروبي التي أشرت إليها، حددت ICANN مواصفات مؤقتة من شأنها استبدال قواعد WHOIS الحالية للطريق المنصوص عليها في العقود الموحدة بشيء كان مخصصاً للامتثال لقواعد الخصوصية الجديدة الخاصة بالاتحاد الأوروبي، لذا ما يوجد الآن هو مواصفة ICANN المؤقتة. هذه الأحكام هي الآن جزء من العقود القياسية التي يسجلها المتحكم والسجلات وكيف سيتعاملون مع تسجيل اسم النطاق. كان لذلك تأثير كبير. استخدم كلمة "جذري" وكانت بالفعل كذلك. تم حجب الكثير من المعلومات التي تم نشرها، مثل عنوان اسم المسجل ومعلومات الاتصال، التي أصبحت الآن غير عامة. لدينا هذا الشرط للوصول المعقول ولكن كما لاحظت

GAC في بيان برشلونة، فإن النظام الحالي مجزأ إلى حد ما، لأن أكثر من 2500 طرف متعاقد مسؤول عن الاستجابة لطلب هذه المعلومات يمكن لكل منهم القيام بذلك بطريقته الخاصة، وليس موحدًا، هذا مجزأ، وعندما كان هناك مسح تم إجراؤه على تطبيق القانون، كيف كانت الأمور قبل التحديد المؤقت وبعد ذلك، لوحظ أن النظام الحالي يفشل في تلبية احتياجات إنفاذ القانون والأطراف الثالثة الأخرى. وهذا في بيان GAC الصادر في برشلونة بمزيد من التفصيل. ثم أطلقنا عملية وضع السياسة، وعملية السياسة المعجلة، EPDP باختصار، المكلفة بوضع نظام لاستبدال المواصفات المؤقتة.

أين نحن الآن، مرة أخرى - هل هذه هي الشريحة نفسها؟ هذا يبدو مألوفًا للغاية. ربما نكرر هذا الأمر. مرة أخرى، سوف نطلب منكم إلقاء نظرة على التقرير الأولي، وتقديم مدخلات على تعليقات GAC المقترحة، والتفكير في الرسائل التي قد تكون لدينا بشأن توقيت هذا النظام الموحد الجديد، والتفكير في كيفية قيامنا كدول فردية - الآن تغيروا، انزلقوا [ضحك] حسنًا. أنا بحاجة لمعرفة أين نحن. على أي شريحة نحن بالضبط؟ الشريحة 6.

فابيان بيترينو:

نعم، شريحة الخلفية الأخيرة قيل أن نصل إلى [يتعذر تمييزه]

لورين كابين:

حسنًا شكرًا. هذا جزء من الفواق الافتراضي، لكن لا بأس. لذلك من حيث مزيد من الخلفية، حالة تطوير السياسة - وأعتقد أننا مررنا بالفعل بالكثير من هذا، كان لدينا المواصفة المؤقتة، المرحلة 1 التي انتهت وأرست أساسًا لإطار السياسة وهذه المرحلة الأولى حاليًا في مرحلة التنفيذ الجارية. تاريخ الانتهاء غير مؤكد، على الرغم من أنني أستطيع أن أخبركم لأنني أشرك في هذه العملية، أن الجميع يعمل بجد لمحاولة إكمال هذا العمل. المرحلة الثانية، مرة أخرى، لا تزال جارية، لكنها خرجت مؤخرًا بالتقرير، وأخيرًا من المتوقع صدور توصيات من حيث جدول زمني في حزيران (يونيو). إذن هذا ما توصلنا إليه بهذا الشأن. الشريحة التالية رجاءً.

أريد أن أتحدث بإيجاز عن مشاركة ICANN مع سلطات حماية البيانات وهذا مهم جدًا لأن هذه منطقة جديدة إلى حد ما ولأنها منطقة جديدة، فقد عملت ICANN على طلب الإرشاد من سلطات حماية البيانات في الاتحاد الأوروبي وما قد يكون أو لا يكون متوافقًا مع هذه القواعد

الجديدة. سعت ICANN للحصول على إرشادات رسمية في الخريف في تشرين الأول (أكتوبر)، واستجابت سلطة حماية البيانات البلجيكية في 4 كانون الأول (ديسمبر) في رسالة، ثم كان هناك اجتماع حديث جدًا في 14 شباط (فبراير)، في الوقت المناسب لعيد الحب. لأننا جميعًا نحب التوجيه من الخبراء. ما أريد تسليط الضوء عليه، في المدونة التي نشرها الرئيس التنفيذي لمؤسسة ICANN في 19 شباط (فبراير). في الواقع كانت هناك بعض التوضيحات. كان لهذه الرسالة الأولية تفسيرات مختلفة من العديد من الأشخاص ولكن ما كان مهمًا للغاية في الاجتماع الأخير في 14 شباط (فبراير) الذي تم بين ICANN و سلطة حماية البيانات البلجيكية وأشخاص من فريق عملية التطوير المعجل والرئيس وأيضًا جورج جوس، وهو أيضًا عضو من GAC، كانت هناك بعض التوضيحات الهامة. أكدت سلطة حماية البيانات البلجيكية أن رسالتها السابقة كانت تهدف إلى تشجيع تطوير نموذج مركزي، لذلك هذا نظام شامل للوصول، وليس نظامًا مجزأً. وبالفعل، فقد أدركوا أيضًا بعض مزايا النموذج المركزي الذي يستحق الاستكشاف، لأنه يمكن أن يكون خيارًا منطقيًا أفضل من حيث أمان مواضيع البيانات.

والتوضيح الآخر الذي تم تقديمه يتعلق بالأتمتة. وعندما أقول الأتمتة ما أعنيه سيناريوهات معينة حيث إذا استوفت معايير معينة، فقد يكون هناك استجابة تلقائية سريعة جدًا من قبل النظام نفسه بدلاً من وجود أمين سجل لاتخاذ قرار وفيما يتعلق بهذا السيناريو، فإن القانون العام لحماية البيانات لن يحظر أتمتة الوظائف المختلفة، ولكن يلزم أن تكون قادرًا على توضيح أن النظام يعتبر معايير متوافقة مع القانون العام لحماية البيانات. لذلك كل ما أقوله هو أن هذا الاجتماع الأخير كان مهمًا جدًا لأنه ركز أولاً على، أنه يجب تشجيع استكشاف نموذج مركزي، وثانيًا، على أنه يمكن أن يتضمن هذا النموذج الأتمتة، وهو مهم جدًا في سياق توصيات المرحلة الثانية، لأن هذا النظام مركزي إلى حد ما في شكله الموصى به وأجزاء منه في الوقت الحالي، يمكن أتمتة أجزاء صغيرة جدًا. الأجزاء التي يُوصى باستخدامها تلقائيًا الآن على وجه الخصوص تتضمن أنواعًا معينة من طلبات إنفاذ القانون. إذن هذا تطور هامة ومشجع للغاية. الشريحة التالية.

يسعدني الآن أن أكون قادرًا على تسليم الكلمة إلى زميلي كريس لويس إيفانز، الذي سيأعرض لكم معاينة صغيرة لكيفية عمل هذا النظام القياسي للإفصاح في الواقع خطوة بخطوة. كريس، هل يمكنني نقل الكلمة لك.

كريس لويس-إيفانز:

شكراً جزيلاً لك، لورين. أنا كريس لويس-إيفانز، للسجل. لذا، كما تقول لورين، فإن أحد الجوانب الرئيسية في التقرير الأولي هو أن فريق EPDP قرر نموذجاً لبعض التوصيات في التقرير الأولي. كان هذا حقاً للتغلب على الموقف الذي وصلنا إليه حيث كان لدينا عدد من النماذج المختلفة التي كان سيشارها أولئك الذين يتبعون العملية من داخل ICANN و EPDP وأعضاء آخرين. المجتمع وما وجدناه، دخلنا في كثير من الأحيان في حلقة لا نهائية. إذن، ما اتفقت عليه EPDP بشأن هذا النموذج، ما الذي ستظهره الشريحتان التاليتان أملاً تدفق البيانات أو تدفق القرار لهذا النموذج، وبعد ذلك سوف نمر ببعض الفوائد بعد ذلك. هذه هي حالة الإفصاح الآلي. حالياً اتفاق في EPDP حالتين من شأنها أن تحصل على الإفصاح الآلي، واحدة هي حالة إنفاذ القانون. لذا من الجانب الأيسر يمكنك أن ترى أن القضية يتم إرسالها، تذهب إلى بوابة الاعتماد. إذن هذا شكل مركزي نقول حالياً إن ICANN ستؤدي هذه الوظيفة، من الواضح ما إذا كانت ICANN نفسها أو ما إذا كانت ستتعاقد مع طرف ثالث، فسوف يتعين تحديدها في مرحلة التنفيذ.

لذا ستقوم ICANN بالتحقق من صحة الطلب، والتأكد من أن الطلب قد تم تشكيله بالكامل، والتحقق من الهوية، وتأكيد جميع الأغراض والطلبات القانونية. بمجرد أن يتم ذلك، فإنهم يمررون ذلك إلى الطرف المتعاقد، وسيتلقى صاحب البيانات والطرف المتعاقد هذا الطلب ويقدمون فقط عناصر البيانات إلى مقدم الطلب. كما ترون، هناك عملية سريعة وسهلة للغاية. برجاء الانتقال إلى الشريحة التالية، إذا كان بإمكاننا ذلك. شكراً. لذلك هذا في جميع الحالات الأخرى التي سترونها في الوقت الحالي هي غالبية الحالات. ما هو مختلف هنا هو أن القرار الفعلي بالإفصاح يتم نقله الآن بعيداً عن تلك البوابة المركزية ويوضع مع الأطراف المتعاقدة، وبالتالي حامل البيانات. كيف أطلقنا هذا هو أنه نظام مركزي للطلبات مع نظام لامركزي ليس للاستجابات. لذلك في حين أنه ليس من المثالي. قلنا دائماً أننا نريد أن نجعل الأمور مركزية قدر الإمكان. نعتقد أن هذا قابل للتنفيذ في أسرع إطار زمني ويوفر أيضاً قدرًا معينًا من الراحة، للرغبة في الحصول على كلمة أفضل، للأطراف المتعاقدة التي لديها قراراتها القانونية الخاصة في الاعتبار بالنظر في خطر حدوث خطأ ما، هم المسؤولون بموجب القانون العام لحماية البيانات. لذا فإن الفرق هنا كما ترون مع الرسم البياني هو أن الطرف المتعاقد سيجري التوازن والاختبار عند الضرورة. من الواضح أنه لن تتطلب كل حالة قانونية اختبار موازنة ولكن عند الضرورة سيكون الطرف المتعاقد هو الذي يقوم بذلك. ثم يقومون بعد ذلك بتقديم البيانات مرة أخرى إلى مقدم الطلب، ومن الواضح أنه لن يتم توفير البيانات لجميع الحالات،



وستكون هناك حالات لا يكون فيها القرار هو تمرير أي بيانات ولكن هذا القرار والأسباب الكامنة وراء هذا القرار سيتم إرجاعها إلى مقدم الطلب. الشريحة التالية رجاءً.

لذا فإن أحد الأسئلة التي أعلم أنني طرحتها هو ما هي الفوائد الرئيسية - ما هو موجود في التقرير المؤقت حول ما نحن عليه الآن. كبداية هناك، حصلنا على طلب كاتب مركزي بالرغم من أن غالبية الردود ستكون لامركزية. مكسب كبير من خلال أتمتة بعض العمليات حولها، والتحقق من صحة الطلبات وأنها صحيحة. ضمن النموذج الذي قمنا ببنائه في تطور مستمر من شأنه أن يزيد من تلك الأتمتة والتوحيد والمركزية - تلك العملية التي لا يزال يتعين استكمالها بشكل صحيح وشيء نريد بالتأكيد وضع بعض التعليقات بشأنه في التقرير الأولي.

كما ذكرت أيضًا، فإن الإفصاح الآلي عن طلب تطبيق القانون ضمن نفس الولاية القضائية قد وافق عليه الفريق بأكمله، وهي خطوة جيدة بالنسبة لنا. تم أيضًا الموافقة على الطلبات العاجلة، والإفشاء المتوقع في غضون أيام عمل في معظم الحالات والطلبات السرية، وهذا ليس نظامًا يتمركز حول القانون العام لحماية البيانات (GDPR) فحسب، لذا فهو يدرك طوال التقرير الأولي بأكمله الحاجة إلى تلبية تشريعات حماية البيانات المختلفة حول العالم. الذي أعتقد أنه أمر أساسي حقًا، تخرج أنظمة حماية البيانات المختلفة، الأخيرة في كاليفورنيا وما شابه. الشريحة التالية من فضلك.

لذلك، ربما تكون الشريحة التالية على الجانب الآخر من بعض المشكلات التي لدينا في التقرير الأولي والأشياء التي أردنا فقط إبرازها لكم عندما تذهبون خلال التقرير الأولي وتنتظرون في المكان الذي قد ترغبون في التعليق عليه. أعتقد أن أحد الأشياء الرئيسية هو WHOIS التحكم في البيانات - ذكر في التقرير الأولي أننا قررنا وحدات التحكم المشتركة تلك بين ICANN والأطراف المتعاقدة. ومع ذلك، حتى في المرحلة الأولى، أعتقد أن هذا تم تحديده أيضًا بشأن عملية التجميع، وأعتقد أن النقطة الأساسية لذلك هي تحديد اتفاقيات حماية البيانات بين تلك الأطراف وتكوينها بشكل صحيح. لذلك أعتقد بالنسبة لنا، أن تفصيل من يقوم بمعالجة وأنشطة البيانات ومن هو المتحكم في كل من هذه الأنشطة هو أمر أساسي حقًا وشيء ربما نحتاج إلى التركيز عليه في التقرير النهائي. نظرًا لأنني سلطت الضوء بالفعل على كيفية عمل هذه الآلية من أجل التحسين المستمر، فهي أساسية جدًا بالنسبة لنا، بدون هذا التحسين المستمر، سنستمر في رؤية بعض التأخيرات لبعض الأدوار الرئيسية في جمع WHOIS. وأيضًا، يعد الوصول

إلى WHOIS أمرًا مهمًا للغاية، ليس فقط في إطار القانون العام لحماية البيانات لضمان ملاءمتها للغرض ولكن كآلية للوقاية بالقدر نفسه من إساءة الاستخدام.

التالي هو وكيل الخصوصية له تأثير كبير على النظام وكيف يمكنك التأكد من الشخص الذي يطلب البيانات. إذا لم تتم إدارة ذلك بشكل صحيح، فسيصبح النظام أكثر إرباكًا مما هو عليه بالفعل. لذلك هذا هو المفتاح الأساسي ليس فقط للتعامل مع EPDP ولكن أيضًا لتطبيق عملية وضع السياسات PDP الأخرى على خدمات الوكيل والخصوصية بشكل كامل. عنصر آخر تسبب في الكثير من المناقشة هو البحث العكسي داخل النظام. لا يوجد حاليًا في التقرير الأولي، أسئلة حول ما إذا كان ضمن أو بدون نطاق. ومع ذلك، فهو جانب رئيسي جدًا ليس فقط لإنفاذ القانون ولكن أيضًا للأطراف الأخرى عند القيام بعمل رئيسي مع WHOIS. لذا فهو شيء نود الإبلاغ عنه ومن الواضح أنه مكلف للسلطات العامة. لا تستطيع العديد من السلطات العامة الدفع إذا كانت أنواع بيانات معينة أو قد لا تملك الأموال المتاحة. وهذا موجود ولكن نود فقط تسليط الضوء على ذلك. ومن ثم كما قالت لورين بالفعل، فإن الجدول الزمني للتنفيذ أمر بالغ الأهمية. لقد استغرقنا بالفعل عدة سنوات للوصول إلى هذه المرحلة ونحتاج حَقًا إلى الوصول إلى المرحلة النهائية لرؤية جميع الفوائد الموضحة أعلاه. الشريحة التالية، التي تمر مرة أخرى -

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: عذراً على المقاطعة، كريس. أنا أرى ارفع يديك. هل يمكننا الإجابة على الأسئلة الآن أم ترغبون في الانتظار حتى النهاية؟

كريس لويس-إيفانز: إذا كان من الممكن أن ننتظر حتى النهاية؟ وإذا لم نتمكن من الإجابة على جميع الأسئلة، فربما نجتمعها ونجيب عليها عبر البريد الإلكتروني.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: بالتأكيد.

فابيان بيتريمو: أعتقد أن جورجوس من المقرر أن يأخذ الكلمة في هذه المرحلة.

جورج جوس تسيلينتس:

هذا أنا، جورج جوس تسيلينتس للسجل. وأشكركم على منحي الكلمة. سأحاول أن أذهب (لا يوجد صوت) وشكرًا لك فابيان على وضع شريحة واحدة بشأن الصورة الكاملة لما تفعله عملية وضع السياسات هذه. لذا كما ترون في الشريحة على الجانب الأيسر، تم تفعيل القانون العام لحماية البيانات في أيار (مايو) 2018 مع المرحلة الأولى من EPDP التي كانت تجيب على ما يسمى الأسئلة المتعلقة بالبوابات والأنشطة الموازية التي تحدث مع مجموعة الدراسة الفنية التي كانت [يتعذر تمييزه] من قبل مؤسسة ICANN، ثم نحن الآن في المرحلة الثانية حيث نواصل المضي في أخذ مدخلات (بدون صوت) نقوم بتنفيذ الاستثمار في سياستنا وفي نفس الوقت نحاول الاتفاق على ما كان - كما قالت لورين، تسليم هذا في شباط (فبراير) بالفعل للتنفيذ ولكن يبدو أنه من الصعب للغاية ترجمة السياسة التي كانت إذا كانت من المرحلة 1 إلى الاتفاقات والالتزامات التعاقدية من خلال فريق مراجعة التنفيذ.

لذلك كما قيل مرة أخرى حتى الآن، يمكنكم أن تروا في الجدول الزمني، ونحن نسعى جاهدين للحصول على تقريرنا الأولي ونأمل أن الهدف الحالي لتقريرنا النهائي هو حزيران (يونيو) 2020. سيحدد هذا المرحلة 2 من التنفيذ، إذا تم الاتفاق على كل ما وصفه زملائي حتى الآن، فقد يكون نتيجة لذلك وضع نموذج قابل للتنفيذ. مرة أخرى، (لا يوجد صوت) اتفاق ونذهب إلى هذا التنفيذ ومرة أخرى نعتمد شيئًا يحتوي على آلية متطورة مثل تلك التي يتم تقديمها في الرسم البياني حيث في الواقع كل نوع من نظام التوصيات الذي يتيح المزيد والمزيد من قرارات الإفصاح لأن تكون مؤتمنة، وبالتالي فهي تعطي المزيد من القوة لطريقة مركزية وأكثر كفاءة للقيام بالإفصاح، ثم ربما يكون لدينا وظيفة كاملة، وكما أقول، نظام التحسين الذاتي في وقت لاحق. لذا فإن التواريخ لكل هذا مع علامات الاستفهام، كما ترون. من المهم جدًا معرفة كيفية ترجمة السياسة إلى التنفيذ لأن الشيطان يكمن في التفاصيل كما قد ترونها. في هذا يمكنني تقديم نداء للحصول على مزيد من المساعدة من الأعضاء المهتمين الآخرين في GAC أو من يريد أن يكون أكثر مشاركة في كيفية ترجمة هذه السياسة إلى عقود السجلات وأمناء السجلات، كما أننا نبذل قصارى جهدنا وكان هذا أيضًا نتيجة للعديد من البيانات والمشورة السابقة، أنه سيكون لدينا شيء في نفس الوقت يعمل بكفاءة، ويمكنه الرد على جميع المخاوف المتعلقة بالسياسة العامة. سأمر إلى لورين لاستعراض بقية العرض حتى النهاية. الشريحة التالية.

لورين كابين:

شكرًا لك، جورج جيبوس. لذا فأنا أدرك الوقت هنا أيضًا وأرغب في تخصيص وقت للأسئلة. لذا سأطلب منكم المعذرة إذا مررت بالأشياء بسرعة. وسأركز على مساهمة GAC المقترحة في التقرير الأولي. كما ذكر جورج جيبوس وكذلك كريس، هناك إدراك بأن أي نظام نتوصل إليه، سوف نتعلم، ونحصل على المزيد من المشورة من الآراء القانونية أو سلطات حماية البيانات، لذلك لا يمكن للنظام أن يبقى في شكل ثابت، دون تغيير، يجب أن يتطور ونأمل أن يتحسن، لذلك هناك ما هو الآن التوصية 19، مرجع، سأقول، لأنه لم يتم تشكيله بالكامل بعد ولكنه عنصر نائب يقول إن هذا النظام سيحتاج إلى التغيير بمرور الوقت ونحن بحاجة إلى التوصل إلى طريقة للقيام بذلك. أحد الأسئلة الرئيسية في فترة التعليق العام هو التفكير في ذلك. ما نريد التأكيد عليه من منظور GAC هو أنه أولاً وقبل كل شيء، نحتاج هذه العملية إلى أن تكون فعالة وذات كفاءة ونأمل أن تكون سريعة، بحيث لا يمكن أن يكون لدينا عملية تطوير سياسة لمدة عامين في كل مرة يحتاج فيها النظام إلى التكيف. وثانيًا، أيًا كان النظام الموجود، أن الممثلين يمثلون جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ومن المؤكد أن GAC كممثلين يتعاملون مع قضايا السياسة العامة المهمة، يجب أن يكون لها تمثيل قوي. إذن هذه هي النقطة الأساسية. كما أشار كريس، هناك مطلب حالي ليوم عمل واحد للرد على الطلبات العاجلة، وسأقول فقط، الطلبات العاجلة، وهذا يعني أن شخصًا ما سيموت أو يصاب، هناك بنية تحتية حرجية قيد التشغيل، مثل أنظمة النقل الرئيسية أو تشجيع الشبكات، الوسائل العاجلة. في الوقت الحالي، هناك متطلبات يوم عمل واحد للرد على مثل هذه الطلبات. نعتقد أن أفضل الممارسات هي أن يكون لديك 24 ساعة فعلية، لأنه إذا كان يوم عمل واحد وكان يوم الجمعة في عطلة نهاية الأسبوع، فإن يوم العمل هذا يصبح في الواقع ثلاثة أيام تقويمية. وهذا الأمر طويل للغاية. طلبات الإفصاح الآلي، نريد أن نتأكد من أن هذا واضح جدًا فيما يتعلق بإنفاذ القانون، في الوقت الحالي تشير طلبات الإفصاح الآلي هذه فقط إلى إنفاذ القانون ضمن نفس الولاية القضائية مثل أمين السجل الذي يمتلك المعلومات. ولكن بالطبع يمكن أن تكون هناك سيناريوهات حيث يكون تطبيق القانون الخاص بك في بلد ما ويكون المسجل لديه المعلومات التي تحتاجها في بلد آخر. لذا يجب التفكير في هذه القضايا وتصنيفها بشكل أكثر تحديدًا.

التكلفة دائما مشكلة. إذا كان سيتعين على السلطات العامة دفع رسوم للوصول إلى هذه المعلومات، فيجب التفكير مليًا في الموارد المعقولة للسلطات العامة للحصول على التزام بالوصول إلى هذه الخدمات. مرة أخرى، كما قلنا، هي لصالح الجمهور. ثم هناك بعض العناصر الأخرى المختلفة، لقد تحدثنا عن الجدول الزمني في المشورة السابقة التي تحدثنا عنها حول هذه

القضية من الأشخاص الاعتباريين مقابل الأشخاص الطبيعيين، لأن الأشخاص الاعتباريين ليسوا ضمن نطاق القانون العام لحماية البيانات ويثيرون بالفعل مسألة ما إذا كانت معلومات الشخصيات الاعتبارية يجب أن تكون غير عامة في المقام الأول. سبق أن أشرت، نقل البيانات عبر السلطات القضائية، وكذلك مسألة الشفافية، أي ما يحدث مع هذا النظام. كم عدد الطلبات التي يتم إنشاؤها؟ كم من الوقت يستغرق الرد على تلك الطلبات، كم عدد الطلبات المفروضة. كم عدد الطلبات التي يتم إنشاؤها حول عدم الوصول إلى المعلومات؟ كل المفتاح لأنه يعطينا نافذة على مدى جودة النظام أو أنه لا يعمل. لذلك تريدون التأكد من الشفافية في هذا النظام.

هذا فقط حتى تتمكنوا من رؤية الجدول الزمني في شكل واضح جدًا. اليوم هو العاشر من آذار (مارس). نود الحصول على تعليقاتكم بسرعة كبيرة بحلول يوم الاثنين المقبل، 16 آذار (مارس). لذلك عندما يتم إرسال هذا التعليق المقترح، أمل أن يقترب من أعلى قائمة المهام لأننا نحتاج بالفعل إلى الحصول على إدخالكم بسرعة. نقترح بعد تلقي هذه المساهمة والرد عليها، أن نوزع مسودة نهائية للمراجعة بحلول 19 آذار (مارس)، ومن ثم تكون التعليقات مستحقة، لا يمكن تمديدها، لأن فريق EPDP ملتزم للغاية بإنجاز التقرير النهائي بحلول حزيران (يونيو)، هناك لن يكون هناك أي إضافات للتعليقات العامة كما ننجح عادةً في الحصول عليها. لذا فهذه مواعيد نهائية صعبة، ولهذا السبب لدينا الشريحة للتأكيد على ذلك.

نعم، وأرى التعليق، جورج، هذا قصير بعض الشيء وأسف أنه قصير، صدقوني. فيما يتعلق بالخطوات التالية، كما أشرنا، فإن مسألة ما سيحدث الآن حتى يتم وضع هذا النظام النهائي وتنفيذه أمر أساسي. نريد أن نتأكد من أن النظام الحالي فعال، وفي هذا الصدد أصدرنا مشورة محددة للغاية في بياننا الأخير في مونتريل للتأكد من أن الوصول المعقول يعني في الواقع ما يقوله. وقبل مجلس الإدارة مشورة GAC للبدء في تنقيف مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسية، كما وجه مجلس الإدارة أيضًا منظمة ICANN للتعاون مع أصحاب المصلحة من السجلات وأمناء السجلات لطلب نموذج طلب قياسي. والسبب في أن نموذج الطلب القياسي مفيد هو أنه سيساعد مقدمي الطلبات على معرفة المعلومات التي يحتاجون إلى تضمينها لإجراء مثل هذه الطلبات وفي الوقت الحالي إحدى المشكلات التي نسمع عنها كثيرًا من أمناء السجلات هي أنهم يتلقون طلبات لا تتوفر على جميع المعلومات التي يحتاجونها لتقييم الطلب. وفي العمل الحالي لفريق EPDP، كان هناك بالفعل اتفاق إجماعي على المعلومات التي يجب تضمينها في هذه الطلبات. لذلك، حان الوقت للتوصل إلى نموذج قياسي. ونعتقد أن هذا أمر

يجب تشجيعه بشدة من حيث الأطراف المتعاقدة، حيث أنه بما أن الجميع يتفق على ما يجب أن يحتويه النموذج القياسي المذكور، فقد يكون في أي وقت معقولاً وسهلاً على جميع الأطراف المتعاقدة أن تتبنى معياراً موحدًا ونشر ذلك لأي شخص يريد تقديم هذه الطلبات. كما أوعزنا إلى امتثال ICANN لإنشاء عملية محددة لمعالجة الشكاوى المتعلقة بعدم الوصول، وكذلك للتأكد من أن تقاريرهم تحتوي على بيانات حول مقدار الشكاوى التي يتلقونها. ويسعدني أن أخبركم أن امتثال ICANN يعمل بالفعل على تحقيق ذلك. إذن هذه كلها أخبار جيدة. وأريد أيضًا أن أشير إلى أن امتثال ICANN أيضًا تم نشره على موقعها على الويب حول كيفية تقديم شكاوى، معلومات محددة ليس فقط حول كيفية تقديم شكاوى وحول عدم إمكانية الوصول ولكن أيضًا إخبار الأشخاص إذا أرادوا تقديم طلب للوصول إلى بيانات WHOIS غير العامة، هذه بعض الأشياء التي يجب عليكم مراعاتها. إنه يوفر لك معلومات حول كيفية تحديد موقع أمين السجل لنطاق معين ومعلومات أخرى والتي تم توضيحها الآن على موقع الويب الخاص بامتثال ICANN، ونحن نرحب بهذا التطور.

هذه بالفعل مادة قمت بتغطيتها بالفعل. أتحدى بالكثير من الكفاءة. أعلم أنه لم يتبق لدينا سوى خمس دقائق، وأردت الإجابة على الأسئلة. أعلم أن هناك شريحة أخيرة. هل يمكننا التخطيط لذلك؟ يتعامل هذا مع السلطات العامة، وإذا كان جورجوس لا يمانعني في اختصار ذلك قليلاً، فقد تحدثنا عن ضرورة قيام GAC بوضع مبادئ الاعتماد الخاصة بها. ما أود تسليط الضوء عليه للنظر في المستقبل هو الجزء الأخير من هذه الشريحة، والنظر في كيفية عمل هذا على مستوى البلد وتشجيع ممثلي GAC على التعاون مع سلطاتهم العامة لمعرفة كيفية التوصل إلى مبادئ تشغيل الاعتماد الخاصة بهم. وكما ذكرنا، قدمت المفوضية الأوروبية مساهمات مفيدة للغاية. والآن بعد أن تسرعت في الشريحة الأخيرة من جورجوس، سأتعرف على جوليا الآن.

شكراً جزيلاً لك، لورين. لدينا مجموعة من ثلاثة أسئلة. الأول من [يتعذر تمييزه] ويذكر: هل يمكن للسلطات المختصة في دولة ما الوصول إلى البيانات غير العامة المرتبطة بمشغل تسجيل gTLD في بلد آخر؟

جوليا تشارفولن:

لورين كابين:

نعم، والإجابة القصيرة على ذلك هي أنه من الممكن ولكن في ظل النظام الحالي سيكون الأمر متروكاً لأمين السجل الفردي ليقرر كيف سيتم التصرف بناءً على هذا الطلب. لذلك يمكن بالتأكيد سؤالها، ولكن الأمر متروك لأمناء السجلات الأفراد الذين يزنون المعايير بموجب القانون العام لحماية البيانات لتحديد ما إذا كان ذلك سيسمح به لأمين سجل بعينه وبصرف النظر عن ذلك، فإن هذه المسألة برمتها من الطلبات من ولاية قضائية إلى ولاية أخرى معقدة للغاية ورأيي هو أن هناك الكثير من عدم اليقين من الناحية القانونية حول كيفية حدوث ذلك.

جورجوس تسيلينيس:

إذا كان بإمكانني التفكير في ما يتعلق بالشريحة الأخيرة فقط، فيجب أن أسلط الضوء على أن حقيقة اعتماد الكيان لا يعني أنه سيحصل على الإفصاح التلقائي عن البيانات. هذا يعني أنه يمكنهم طرح السؤال للحصول على البيانات، وعليهم تقديم القانون الذي يطرحون السؤال من أجله ويجب عليهم مراجعة - من المفيد معرفة من المعتمد من السلطات العامة والثاني هو بالضبط ما قالته لورين، أن نقل البيانات من خلال عبور الاختصاصات القضائية لم نتعمق فيه حتى الآن في EPDP، ولكن يبدو أنه قد تكون هناك بعض المشكلات خاصة فيما يتعلق بالقوانين المعمول بها فيما يتعلق بنقل البيانات هذا. شكرًا.

لورين كابين:

جوليا، هل كنت ترغبين في المواصلة؟ أعلم أن لدينا أيدي أخرى لذا فإنني أرحب في كيفية التعامل مع ذلك.

جوليا تشارفولن:

إذا كان ذلك على ما يرام، سأقرأ السؤال الثاني. من جيل م: هل لن يكون هناك فرق بين البيانات المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين والأفراد والكيانات الاعتبارية والشركات في WHOIS؟

لورين كابين:

هذا شيء لا يزال قيد المناقشة والنقاش ضمن فريق EPDP. والآن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكنني الإجابة عنها. ومع ذلك، فقد دافعت GAC عن هذا التمييز.

جوليا تشارفولن:

شكرًا لك، لورين. لدينا سؤال ثالث. السؤال الثالث - من مندوبنا من روسيا: هل هناك بدائل للنموذج المركزي قيد الدراسة؟

لورين كابين:

وردًا على هذا السؤال، النموذج الحالي هو حقًا ما يسمى بالنموذج الهجين، لذلك فهو ليس مركزيًا بالكامل. لذا أنا أعالج فرضية سؤالك قليلاً. إنها مركزية من حيث أنه يوجد مكان واحد لتقديم الطلب، لذا فهي مركزية في هذا الصدد. لكنها ليست مركزية في كيفية البت في الطلب. سنذهب مع معظم الطلبات في الواقع إلى أمناء السجلات الفرديين الذين يمتلكون البيانات وسيخذون قرارًا بشأن ذلك. لذلك هذا ليس نموذجًا مركزيًا بالكامل.

جوليا تشارفولن:

شكرًا لك، لورين. إنها الثانية عشر ظهرًا بالضبط. لذا سأترك الأمر لك إذا كنتم ترغب في إغلاق المكالمة.

لورين كابين:

وأود أن أرجى إلى منال حول ما إذا كان لدينا بضع دقائق أخرى أم لا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: أرى يدي كافوس مرفوعة، اليد الوحيدة في الوقت الحالي. لذلك دعونا نعطي كافوس الكلمة ثم نختم. وسألقت انتباهكم أيضًا إلى التعليقات التي تمت كتابتها في الدردشة. لذا من فضلك، إذا كنت تستطيع قراءتها ومراجعتها بعد الجلسة. كافوس، تفضل رجاءً.

ممثل إيران:

ولكن ليس البيدين في هذا الشيء بالذات. بادئ ذي بدء، شكرًا جزيلاً لكريس ولورين وجورجوس وغيرهم ممن قاموا بذلك ويمثلون GAC في هذه القضية المعقدة للغاية. فقط لا أريد التحدث عن الموعد النهائي. أنا أسف للغاية لأن اليوم هو 10 آذار (مارس) وأجل 19 آذار (مارس) ضيق للغاية. عندما تجد رئيسًا لهذه المرحلة 2، يستغرق الأمر شهرين ونصف إلى ثلاثة أشهر. لا أفهم لماذا ستمنح تسعة أيام. بالنسبة لمعظم الناس، إن لم يكن جميعهم، فإن القضية جديدة للغاية. وسيكون من الصعب الرد ما لم يتم وضع نص في الأمام وختم في الأمام يقول أنه واضح. لا أوافق، لا أعتقد أننا يجب أن نتفق على نص صحيح أو خاطئ دون أن يكون لديكم الوقت لدراسته. ذكرت لورين بين الشخص الاعتباري والطبيعي، إنه قيد المناقشة.



أتفهم أن ذلك ليس هو الحال. رفضه صاحب المصلحة غير التجاري. أعتقد أنه خارج ولاية EPDP. وقد فعلوا ذلك منذ البداية وأنا متأكد من أنهم سيستمرون حتى النهاية. لا أعرف ما إذا كانت هذه المشكلة مهمة بالنسبة للجنة GAC أم لا. من المؤسف أن القضية هي جانب تلقائي والآخر غير تلقائي. مشاركة [يتعذر تمييزه] أننا لا نعرف رد فعلهم. لا نعرف عن المسألة. لا يوجد شيء في EPDP يتحدث عن المسألة.

والسؤال الآخر هو أنه إذا جاء الطلب، هل هناك أي احتمال أنه إذا كان الطلب يفي بجميع المعايير فإنه لا يزال يتم التعامل معه بشكل صحيح بسبب دافع آخر. أود أن أقول على سبيل المثال الدافع السياسي. ليس [غير واضح] لأننا الآن يد البوابة المركزية التي قد تكون ICANN أو، أو منظمة ICANN، لا نعرف. لذلك هناك العديد من القضايا الهامة التي إذا ذهبت إلى الشرائح الأولى من لورين، أسئلة مهمة للغاية وعلينا معالجة كل هذه الأمور. للأسف، لا يمكننا القيام بذلك. لدينا هذه التجربة المريرة التي تقدمها GAC فقط عندما تكون في جلسة. سواء إذا كانت جلسة فعلية أو جلسة افتراضية. خلاف ذلك [يتعذر تمييزه] الاجتماع من الصعب جدًا الرد، من الصعب جدًا. مناقشتي عندما كنت في هذا الفريق وقبل ذلك، مع أحد الأوروبيين، أسف، ليس لدينا المزيد. لذا أسلمك الكلمة لمعرفة ما إذا كان علينا الامتثال بحلول 19 آذار (مارس)، ولا أفهم من لم يضع أي تمديد. ما هو التعجيل بهذه القضية المهمة التي تضع تسعة أيام لردود GAC ما لم يضعوا ختمًا على شيء من قبل الناس الذين يعتبرون رأيهم بشكل صحيح أو خاطئ، وليس آراء الجميع. لا يمكنني الاستمرار، لا وقت، ولكن هناك الكثير من الأشياء التي يجب أن يكون لدينا المزيد من الوقت بها وهذا مهم للغاية. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك يا كافوس. بالنسبة للإطار الزمني [يتعذر تمييزه] يمكننا بالتأكيد مواصلة مناقشتنا على قائمة GAC البريدية. أقدر ما إذا كانت GAC يمكنها تلقي مسودة الإدخال في أقرب وقت ممكن حتى تتمكن على الأقل من الاستفادة من هذا الوقت ويمكننا بعد ذلك مناقشة الموعد النهائي. لذلك، أعتذر عن تجاوز الوقت بخمس دقائق. شكرًا لكم جميعًا. وبذلك اختتمت جلستنا حول WHOIS وحماية البيانات. تبدأ جلستنا التالية في الساعة 06:30 م بالتوقيت العالمي الموحد، الموافق الساعة 01:30 م بتوقيت كانكون. وفي الوقت نفسه، أنا

أشجع الجميع على حضور جلسة مجموعة عمل عملية وضع السياسات (PDP) في منظمة GNSO قبل أن نستأنف مناقشات GAC قريباً.

شكراً لك يا منال وممثل سويسرا. لقد شاركت للتو رابط غرفة برنامج زووم Zoom لجلسة GNSO في الدردشة. إلى اللقاء.

غولتن تيببي:

[نهاية النص المدون]